

مادة ٢ - على وزير المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا المرسوم
بقانون كل منها بما يخصه ما
صدر برأي التقية في ٤ رمضان سنة ١٣٤٩ (١٢ فبراير سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
وزير الأشغال العمومية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
إبراهيم نعس كريم اسماعيل صدق اسماعيل صدق

مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣١

تعديل اللائحة الأساسية لكلية الحقوق

نحن فؤاد الأول ملك مصر
بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛
وعل القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ الصادر باعادة تنظيم الجامعة المصرية ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٩ الصادر بوضع اللائحة الأساسية
لكلية الحقوق ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية، وموافقة رأى مجلس
الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يضاف إلى المرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٩ الصادر بوضع
اللائحة الأساسية لكلية الحقوق مادة سابعة مكررة هذا نصها :
ينشأ بالكلية قسم للدراسة الاعدادية الحقوق تكون الدراسة فيه مدورة
واحدة وتشمل المواد الآتية :

- (١) اللغة العربية ؛
- (٢) اللغة الفرنسية ؛
- (٣) المنطق ؛
- (٤) علم النفس ؛
- (٥) تاريخ النظم السياسية أو مبادئ علم الاجتماع ؛
- (٦) المدخل للعلوم القانونية.

مادة ٢ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما
صدر برأي التقية في ٤ رمضان سنة ١٣٤٩ (١٢ فبراير سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
وزير المعارف العمومية رئيس مجلس الوزراء
فؤاد عبد الحليم اسماعيل صدق

في وجه الاطلاع على الاتفاق الذي تم بين الشركة العامة لمصانع السكر
ويمثل التكريم مصر وبين وزير المالية ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يرخص للحكومة طول مدة الاتفاق الذي أفضت به المفاوضات
التي توصلت بين الشركة العامة لمصانع السكر ويمثل التكريم مصر وبين
وزير المالية وللحقيقة بهذا القانون بأن تحدد بمرسوم government الرسمية ونعم
الاتجاه هل السكر بطريقة تكمل حماية السكر المصنوع حالياً من مناجم السكر
الآمني .

والحكومة أيضاً طول هذه المدة أن تتحمل تصدير السكر المصنوع حالياً
أو إعادة تصدير السكر المستورد خاضعاً لشرط الحصول على ترخيص سابق .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون الذي يسرى مفعوله
ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

صدر برأي التقية في ٤ رمضان سنة ١٣٤٩ (١٢ فبراير سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق

مرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٣١

فتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١

نحن فؤاد الأول ملك مصر
بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ قسم ١١
وزارة الأشغال العمومية فرع ٣ مصلحة المبانى الأهرامية بباب ٣ أعمال جديدة
اعتماد اضافي بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه (ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه مصرى)
لتشيد مبانى أضافية في طيبة قايدى باى التابعة لمصلحة خفر السواحل ومحاصيل
الإسماعيلية في الإسكندرية .

ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطى العام .